الأمم المتحدة

E/2002/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 April 2002
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٢

نيويورك، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

موجز عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، ٢٠٠١

الاتجاهات الاقتصادية الأخيرة في أفريقيا وآفاقها

موجز

شهدت أفريقيا نموا أسرع من أي نمو شهدته أي منطقة نامية أخرى في المنطقة في عام ٢٠٠١، متمثلا في إدارة أفضل للاقتصاد الكلي، وإنتاج زراعي قوي، وصادرات أعلى مما كان متوقعا بموجب قانون الولايات المتحدة المتعلق بنمو أفريقيا وفرصها، وانخفاض قيمة العملة في أكبر اقتصاد، ألا وهو اقتصاد جنوب أفريقيا، وتوقف الصراعات في عدة بلدان. وقد تحققت هذه المكاسب في خضم الاضطراب الذي سببه التباطؤ الاقتصادي العالمي والهجمات على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، على أن متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا الذي بلغ ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠١ يخفي وراءه تفاوتات كبيرة إذ تراوح النمو بين ٦٥ في المائة في غينيا الاستوائية وبين ٧ في المائة في زمبابوي. كما أن النمو الاقتصادي ما زال هشا وأن أفريقيا، بالمعدلات الحالية لن تحقق أيا من الأهداف الإنمائية للألفية، التي حددتها الأمم المتحدة. وما زالت هناك أسباب كثيرة للتفاؤل المشوب

* E/2002/100.

230502 230502 02-34561 (A)
0234561

بالحذر بشأن آفاق النمو في أفريقيا في الأجل المتوسط، بما في ذلك الفرص التي يتيحها القانون الذي سنته الولايات المتحدة بشأن نمو أفريقيا وفرصها، ومبادرة ''كل شيء إلا السلاح'' التي أطلقها الاتحاد الأوروبي، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، وإطلاق جولة الدوحة للتنمية وإنشاء الاتحاد الأفريقي. ومع هذا فإن مستقبل أفريقيا يعتمد في نهاية المطاف على مسألة كيف تسوس أفريقيا شؤونها الاقتصادية والسياسية وكيف تحل الصراعات المدنية وكيف تستجيب لضرورة إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية أعمق.

أفريقيا كانت هي المنطقة النامية الوحيدة التي حققت أسرع نمو في عام ٢٠٠١

١ - توقعت التنبؤات التي نشرت بعيد الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على نيويورك وواشنطن العاصمة أن يركد النمو الاقتصادي في أفريقيا بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية وتدني الاستثمار الأجنبي المباشر وتضاؤل التدفقات الرأسمالية الخاصة. لكن كان للتباطؤ العالمي أثر أقل حدة على أفريقيا مما كان متوقعا. ذلك أن الإنتاج ظل قويا بصورة نسبية، مع تسارع النمو في عام ٢٠٠١ في بلدان من مثل إثيوبيا (نمو بنسبة ٨.٧ في المائة)، وأوغندا (بنسبة ٥,٤ في المائة) وموزامبيق (بنسبة ٩,٢ في المائة). ويقدر أن الناتج المحلي الإجمالي العام في أفريقيا قد ازداد من ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠١.

٢ - وتعكس المرونة، التي تتحلى بها أفريقيا في وجه التباطؤ العالمي، عوامل كثيرة:

- انخفاض أسعار النفط، الذي ساعد ٤٢ بلدا أفريقيا مستوردا للنفط، عن طريق تخفيف الضغوط على القطع الأجنبي وعلى التضخم والإنفاق العام؛
- استمرار عمليات التحسن في الإنتاج الزراعي في كل أرجاء المنطقة ولا سيما في المغرب وتونس وشرق أفريقيا؛
- إدارة اقتصادية أسلم، أسفرت عن أسس اقتصادية أقوى في بلدان كثيرة رافقها انخفاض التضخم وتحسن الأوضاع المالية وازدياد الأوضاع الخارجية قوة؛
- صادرات أعلى مما كانت متوقعة بموجب قانون الولايات المتحدة بشأن نمو أفريقيا وفرصها؛
- تناقص الصراع وانعدام الأمن في إثيوبيا، وإريتريا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسيراليون، وغينيا؛

- انخفاض قيمة العملة في أكبر اقتصاد، ألا وهو اقتصاد جنوب أفريقيا، وتزايد الطلب المحلي في شتى أرجاء القارة، الذي دعمته تحويلات قوية.

٣ - على أنه لا ينبغي المغالاة في أهمية هذه العوامل. ذلك أن الكثير من البلدان الأفريقية تعتمد على الأسواق الدولية وأن من المؤكد أن حدوث تدهور حاد أو مستمر في الأوضاع العالمية سيكون له في نهاية المطاف أثره على اقتصادات المنطقة.

أسعار السلع الأساسية المتغيرة تجلب النعم والنقم على أفريقيا

٤ - تعتبر أسعار السلع الأساسية الوسيلة الرئيسية التي تنتقل بها مواطن الضعف الأجنبية إلى معظم الاقتصادات الأفريقية. ذلك أن أسعار السلع الأساسية العالمية غير النفطية انتعشت بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ بعد انخفاضها انخفاضا حادا في عام ١٩٩٨ وجزء من عام ١٩٩٩، لكن الأسعار بقيت أدنى من مستوياتها في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. كما انخفض باطراد منذ عام ١٩٩٥ مؤشر البنك الدولي لأسعار السلع الأولية المستوردة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

٥ - ولا تظهر معدلات التبادل التجاري أي مؤشرات على حصول تحسن في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢. ذلك أنه، في الأشهر الأحد عشر الأولى من عام ٢٠٠١، هبطت أسعار السلع الأولية متأثرة بالهبوط القوي في النشاط الاقتصادي العالمي. وزادت توقعات انخفاض النمو في الاقتصاد العالمي بعد ١١ أيلول/سبتمبر من حدة ضعف الطلب، فيما ظل الطلب كبيرا، وظل الدولار (وهو العملة التي تُسعَّر بها معظم السلع الأساسية) قويا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، كان متوسط أسعار السلع الأساسية أقل بنسبة ١٧ في المائة من أعلى مستوى دوري قبل سنة خلت.

٦ - وجلبت تحركات أسعار السلع الأساسية نعما ونقما على أفريقيا. ذلك أنه في معظم البلدان الأفريقية، التي يشكل النفط فيها نسبة تصل إلى ٣٠ في المائة من الواردات من السلع الأساسية، كانت الزيادة في أسعار النفط بنسبة ٥٦ في المائة في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠، سببا رئيسيا للتضخم والتباطؤ الاقتصادي في عام ٢٠٠٠. لذا حرر الانخفاض في أسعار النفط في عام ٢٠٠١ الموارد لواردات أخرى وقلل إلى حد أدنى ضغط التضخم وغيره من الضغوط الأخرى. ففي مصر، مثلا، خفف انخفاض أسعار النفط من الضغوط على أسعار الفائدة وأسعار الصرف والاستثمار المحلي. كما أن البلدان المصدرة للنفط تمكنت من مواصلة النمو في عام ٢٠٠١ مستخدمة الإيرادات الكبيرة من الازدهار الذي حدث في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وبذا كان لانخفاض أسعار النفط أثر إيجابي عموما على أفريقيا، التي يشكل صافي صادراتها من الطاقة ما لا يزيد على ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٧ - على أن بلدانا أفريقية كثيرة تعتمد على الصادرات من السلع الأساسية، وأن التوقعات للسلع الأساسية ليست حسنة. ذلك أن حصول انتعاش في أسعار السلع الأساسية سيتطلب تحقيق ما هو أكثر من انتعاش متواضع في الطلب العالمي. إذ أنه يتعين حصول نمو عالمي بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة حتى تمبط الموجودات من السلع الأساسية.

السياحة والتحويلات تشهدان نموا مطردا

٨ - ما زالت توقعات السياحة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قوية على الرغم من هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. فالسياحة تشكل أكثر من ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة ويتوقع أن تنمو بنسبة تزيد على ٥ في المائة في العام بالقيمة الحقيقية حتى عام ٢٠١٠. فمع ما تنعم به أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من مناخ مداري، ومناطق ساحلية ما زالت على طبيعتها، وقرب من أوروبا، وأجور قليلة، يتوقع أن تشهد السياحة نموا هائلا.

٩ - ويبدو أن الجهود التي بذلتها كينيا في الآونة الأخيرة لمعالجة المشاكل الحاصلة في صناعة السياحة قد آتت أكلها. إذ زاد عدد القادمين من دول العالم إليها بنسبة ١٠ في المائة بين الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٠ والفترة نفسها من عام ٢٠٠١ فارتفع من ٣٠٩ ٠٠٠ إلى حوالي ٣٤٠ ٠٠٠.

١٠ - ويبدو أن كينيا ووجهات أفريقية أخرى تفيد من الهبوط الحاد في الحركة الجوية في الولايات المتحدة وأوروبا منذ ١١ أيلول/سبتمبر. فجنوب أفريقيا، مثلا، وهي وجهة رئيسية للسياحة الأفريقية، شهدت زيادة في عدد الرحلات الجوية الدولية مع قيام الخطوط الجوية الأجنبية بإعادة توجيه الخطوط التي كانت تمر في الولايات المتحدة. وتعزى هذه الزيادة في جنوب أفريقيا إلى أنها تعتبر وجهة آمنة نسبيا.

١١ - وأعلنت مؤخرا شركة ويستيرن يونيون "Western Union"، شركة الخدمات المالية العملاقة، التابعة للولايات المتحدة، والتي لديها ٢٠ ٠٠٠ منفذ مالي في ٤٥ بلدا أفريقيا، أن التحويلات المالية إلى أفريقيا من أوروبا والشرق الأوسط والولايات المتحدة بقيت قوية حتى الربع الأخير من عام ٢٠٠١. فالتحويلات المالية من الأفارقة العاملين في الخارج لها آثار مضاعفة قوية، ذلك أن كل دولار يولد دولارات أخرى للمحال التجارية، التي تقدم منتجات تشترى بهذه الموارد. وتدعم التحويلات أيضا طلب المستهلكين خلال الأزمات الاقتصادية.

١٢ - وشهدت تحويلات العاملين إلى أفريقيا على مدى العقد الماضي نموا كبيرا. فقد تجاوزت التحويلات، استنادا إلى صندوق النقد الدولي، ١٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٩، لكن التحويلات الفعلية يتوقع أن تكون أكبر من ذلك بكثير. إذ تقدر شركة ''ويستيرن يونيون''، مثلا، أن حوالات بقيمة ١٠٠ بليون دولار يتم تحويلها عبر الحدود الأفريقية كل عام من خلال نظام غير رسمي يتألف من سائقي سيارات الأجرة والحافلات.

الصادرات الأفريقية إلى الولايات المتحدة تحقق قفزة

١٣ - شهدت قيمة واردات الولايات المتحدة من أفريقيا في الأعوام الأخيرة نموا كبيرا، إذ ازدادت من حوالي ١,٥ بليون دولار في الشهر عام ١٩٩٩ إلى ٢,٣ بليون دولار في الشهر في عام ٢٠٠٠. وشهدت الصادرات الأفريقية ازدهارا آخر بتنفيذ قانون الولايات المتحدة بشأن نمو أفريقيا وفرصها في كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠١ (انظر المربع ١). وعلى الرغم من أن واردات الولايات المتحدة قد هبطت بين شهري كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه من عام ٢٠٠١، فإن الواردات المشمولة بهذا القانون قد شهدت زيادة حادة، وهذا يعني أن الصادرات الأفريقية يمكن أن تكون بمنأى عن الهبوط الاقتصادي في الولايات المتحدة.

١٤ - وتكوين هذه الصادرات يفسر هذا النمط. ذلك أنه بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠١، كان ٩١ في المائة من هذه الصادرات من المنتجات المتصلة بالطاقة، وهذا يعكس تنويع مصادر هذه الواردات إلى الولايات المتحدة. وشكلت المنسوجات والألبسة ومعدات النقل (المركبات)، والمعادن والفلزات، والمنتجات الزراعية النسبة المتبقية. وكانت البلدان المصدرة الرئيسية المشمولة بذلك القانون هي نيجيريا (التي حظيت بنسبة ٥٦ في المائة من المجموع) وجنوب أفريقيا (٢٢ في المائة) وغابون (١٢ في المائة). ومن بين البلدان الـ ١٠ الأولى المصدرة، كانت جنوب أفريقيا هي التي وفرت المزيج الأكثر تنوعا من هذه المنتجات، نالت فيها معدات المواصلات ٥٧ في المائة، تلتها المعادن والفلزات (٢٤ في المائة)، ثم المنتجات الزراعية (١٣ في المائة) ثم المنسوجات والألبسة (٦ في المائة).

المربع الأول

قانون نمو أفريقيا وفرصها – تعزيز للصادرات والعمالة والاستثمار

في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سَنَّ كونغرس الولايات المتحدة قانون نمو أفريقيا وفرصها – والقانون، في جملة مزايا أخرى، رفع الرسوم الجمركية عن الواردات من المنسوجات من بلدان جنوب الصحراء الكبرى التي تستوفي الشروط – وهذا خبر طيب لا لهذه البلدان فحسب ولكن لصناعة النسيج الدولية، التي تبحث عن بلدان جديدة منخفضة الأجور تتمتع بإمكانية حسنة للوصول إلى أسواق البلدان الصناعية.

ووفَّرت التعريفات التفضيلية التي أتاحها القانون فرصة كبيرة لتعزيز صناعة المنسوجات في مدغشقر، وهي من أول البلدان التي تستوفي شروط نيل هذه المزايا. وشهدت صادرات المنسوجات زيادة عظيمة في عام ٢٠٠١، وبلغت واردات الولايات المتحدة من مدغشقر في النصف الأول من العام ما مجموعه ١٣٣ مليون دولار، أي أن ذلك يشكل قفزة بلغت نسبتها ١١٥ في المائة عن الواردات في النصف الأول من عام ٢٠٠٠. وكانت النساء هن أبرز المستفيدين من ازدهار المنسوجات، إذ كن يحققن في الماضي دخولاً متدنية لا يمكن التنبؤ بها من بيع الغلال الزراعية أو العمل في حقول الأرز. كما أن الازدهار انتشر فشمل صناعات أخرى مثل صناعة التشييد والأعمال الهندسية. وزادت العمالة الرسمية عن الضعف مُعززة بذلك الإيرادات الضريبية.

وعلاوة على ذلك، شهد الاستثمار الأجنبي زيادة حادة في مدغشقر وبلدان جنوب الصحراء الكبرى الإثنى عشر التي استوفت شروط نيل المزايا التجارية بموجب قانون الولايات المتحدة المذكور. ولدى ليسوتو خطط لاستثمارات جديدة تبلغ قيمتها أكثر من ١٢٠ مليون دولار. وفي كينيا، سيُتيح القانون ٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل بصورة مباشرة و ١٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل أخرى بصورة غير مباشرة.

ولكي تكفل المزايا الطويلة الأجل لوصول أفضل إلى أسواق الولايات المتحدة، لا بد للبلدان الأفريقية من تنويع اقتصاداتها، مستثمرة في قطاعي الهياكل الأساسية والتعليم اللذين يجتذبان الشركات عالية التِّقنية. وقد حققت إندونيسيا وماليزيا هذا التحول الاقتصادي في السبعينيات، وكذا فعلت موريشيوس مؤخراً.

المصدر: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

الأسواق الناشئة في أفريقيا تواجه زيادة حادة في التدفقات الرأسمالية الخاصة

١٥ - خلافاً للأسواق الناشئة في المناطق الأخرى، لم تتأثر الأسواق الناشئة الأفريقية في تونس والجزائر وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب بهجمات ١١ أيلول/سبتمبر. فواقع الحال أنه بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ بلغت التدفقات الرأسمالية الخاصة الصافية إلى هذه البلدان حوالي الضعف، إذ ازدادت من ٤,٩ بلايين دولار إلى ٩,٥ بلايين دولار. وإضافة إلى ذلك، حقق الاستثمار الرأسمالي الصافي قفزة إذ ارتفع من ٥,٢ بلايين دولار إلى ٩,٣ بلايين دولار، عاكساً صفقات واسعة النطاق أساساً في جنوب أفريقيا والمغرب. وازداد الاستثمار الرأسمالي المباشر الصافي من ٣,٥ بلايين دولار إلى ٤,٨ بلايين دولار، بسبب عمليات الخصخصة في الجزائر والمغرب، ورغم مواطن الضعف في أسواق الاستثمار الرأسمالي العالمية، فقد حققت تدفقات الاستثمار الرأسمالي الصافية في حوافظ الأوراق المالية ارتفاعاً مفاجئاً من ١,٧ بليون دولار إلى ٤,٥ بلايين دولار. ومن المحتمل أن يشهد عام ٢٠٠٢ تدفقات صافية إلى الخارج، نظراً إلى أن المستثمرين الذين ينفرون من الأخطار يتجنبون أسواق الاستثمار الرأسمالي الناشئة. وفي أماكن أخرى من أفريقيا، كان أداء أسواق الأوراق المالية مختلطاً.

١٦ - وشهدت التدفقات الائتمانية الخاصة إلى الأسواق الناشئة في أفريقيا زيادة طفيفة، مرتفعة من تدفق صافٍ إلى الخارج قدره ٤٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى تدفق إلى الداخل قدره ٢٠٠ مليون دولار. ومع ذلك فإن هذا مبلغ متواضع للغاية بالقياس إلى مجموعة تضم أكبر اقتصاد في أفريقيا - ألا وهو اقتصاد جنوب أفريقيا - بالمقارنة مع المناطق الأخرى ومع احتياجات أفريقيا.

١٧ - واتسم سوق السندات والقروض الصافية الأخرى المقدمة من جهات غير مصرفية بالكساد في عام ٢٠٠١، ليعكس إصدارات سندات أولية وتسديدات صافية كبيرة ومن المتوقع أن تنمو هامشياً القروض الصافية غير المصرفية في عام ٢٠٠٢، لتصل إلى ٥٠٠ مليون دولار. وبُعَيْد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، اتسع الهامش بين سندات خزانة الولايات المتحدة والرقم القياسي لـ ''جي بي مورغان'' للأسواق الناشئة بنسبة ٨١ نقطة أساس (٠,٨١ في المائة). لكن بعض البلدان الأفريقية كانت أشد تأثراً - ذلك أن هوامش الدَّين النيجيري هبطت إلى حوالي ١٤٠٠ نقطة أساس في أيار/مايو ٢٠٠١ لكن ارتفعت إلى أكثر من ٢ ٠٠٠ نقطة أساسي في أواسط أيلول/سبتمبر.

١٨ - وهبطت أسعار الأسهم في الأسواق الناشئة هبوطاً حاداً بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، كانت أسعار الأسهم في الأسواق الناشئة، كما قيست بالرقم القياسي الدولي المالي لـ ''مورغان ستانلي'' أقل بنسبة ٢٣ في المائة منها في

بداية العام. لكن بدأت الأسعار بالهبوط بشكل كبير في تموز/يوليه عاكسة تزايد التشاؤم وانعدام اليقين في ما يتعلق بالتواطؤ الاقتصادي العالمي. وباستثناء سوق الأوراق المالية في جنوب أفريقيا، التي ارتفعت أسعارها بنسبة ٢٦ في المائة، فقدت أسواق أفريقيا الناشئة للأسهم شيئاً من قيمتها في عام ٢٠٠١.

أفريقيا تشهد تحولا في الاستثمار الأجنبي المباشر

١٩ - يُعَدَّ الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصدر من مصادر التمويل الأجنبي للبلدان النامية - أهم من القروض التجارية، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية، والمساعدة الإنمائية الرسمية. وهبطت حصة أفريقيا من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية من ٢٥ في المائة في أوائل السبعينيات إلى ما لا يزيد عن ٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، لكن هذا الرقم المتوسط يُخفي وراءه عدداً من الاتجاهات المثيرة للاهتمام. أولها أن مصادر جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر قد ظهرت. ففي الماضي، كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي من عدد قليل من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - وأهمها فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. لكن، خلال التسعينيات، ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر، الوارد من أسبانيا وإيطاليا والبرتغال وكندا والنرويج وهولندا، من أقل من ١٠ في المائة من المجموع إلى ما يقرب من ٢٥ في المائة. كما ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من اقتصادات البلدان الآسيوية النامية، وعلى رأسها جمهورية كوريا ثم تلتها تايوان (المقاطعة الصينية) والصين وماليزيا والهند. وأخيراً، ظهر، خلال التسعينيات، استثمار أجنبي مباشر من داخل البلدان الأفريقية، ولا سيما من شركات من جنوب أفريقيا وموريشيوس.

جنوب أفريقيا تتصدر التدفقات بين البلدان الأفريقية

٢٠ - تعد جنوب أفريقيا المصدر الأهم بكثير للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا. فمنذ عام ١٩٩٤ بلغ متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر لجنوب أفريقيا في البلدان الأفريقية الأخرى بليون دولار في العام. وفي جنوب أفريقيا مقار لثلاث من أكبر الشركات عبر الوطنية: سابي ليمتد ''Sappi Limited'' بلغت قيمة استثماراتها الأجنبية في عام ٢٠٠٠ ٤,٦ بلايين دولار؛ وبارلو ليمتد ''Barlow Limited'' (١,٨ بليون دولار) ومصنع الجعة لجنوب أفريقيا ''South Africa Breweries'' (٧٠٠ مليون دولار). ويزاول مصنع الجعة لجنوب أفريقيا، الذي يعد رابع أكبر مصنع للجعة في العالم (من حيث حجم الإنتاج) نشاطه في ١١ بلداً أفريقياً ولديه حيازات واسعة في الهند ووسط وشرق أوروبا. كما أن نيد بانك ''Nedbank''، المصرف العملاق لجنوب أفريقيا، له شركات تابعة أو مرتبطة في زمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموازمبيق وناميبيا. ويملك هذا المصرف ٤٠ في

المائة من مصرف ''HSBC Equator Bank''، الذي يتخذ من لندن مقراً له وله مكاتب في أنغولا وأوغندا وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا وكوت ديفوار وكينيا وموزامبيق. وبدأت موريشيوس بالبروز بصفتها مستثمراً هاماً في جنوب أفريقيا وسيشيل، وكوت ديفوار، ومدغشقر، وموزامبيق. ولشركة حقول ذهب أشانتي في غانا ''Ashanti Goldfields''، وهي أكبر شركة ورب عمل ومدرٍ للنقد الأجنبي، عمليات تقدر قيمتها بمبلغ بليوني دولار في تنزانيا وزمبابوي وغينيا. وكانت هي أيضاً أول شركة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يُدرج اسمها في سوق نيويورك للأوراق المالية.

أوغندا تجتذب التدفقات في قطاعها الناشئ للصناعة التحويلية

٢١ - في الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٣، بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في أوغندا ما متوسطه ٩ ملايين دولار في العام. لكن هذا الاستثمار قفز في عام ١٩٩٤ إلى مبلغ ٨٨ مليون دولار، وزاد منذ عام ١٩٩٩ عن ١٠٠ مليون دولار في العام. واجتذبت أنشطة الصناعة التحويلية في أوغندا، على صغرها، معظم الاستثمار الأجنبي المباشر، ولا سيما المشروبات، ولكن اجتذبت أيضا المنسوجات والسكر والأسمنت والأحذية والتغليف والبلاستيك وتجهيز الأغذية. وانصرف معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في ميادين الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، لمزارع البن والشاي والقطن. وأدّى تحرير الاتصالات السلكية واللاسلكية إلى استثمار كبير من جانب شركة ''MTN''، وهي شركة جنوب أفريقية مُنحت ثاني ترخيص خدمات في أوغندا. وعلاوة على ذلك، بدأت شركة ''AES Power Nile'' التي تملكها الولايات المتحدة، مشروعاً كبيراً للطاقة الكهربائية في شلالات بوجاغالي.

المعونة المقدمة إلى أفريقيا ما زالت قليلة ومتقلبة

٢٢ - ازدادت المعونة المقدمة إلى أفريقيا من مبلغ يقل بقدر يسير عن بليون دولار في عام ١٩٦٠ إلى ٣٢ بليون دولار في عام ١٩٩١. وفي أواخر التسعينيات، انخفضت المعونة إلى حوالي نصف مستواها في عام ١٩٩١. (التي تعَّرف هنا بأنها المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية سواء كانت في شكل إعانات أو قروض تيسيرية - من مصادر متعددة الأطراف أو ثنائية).

٢٣ - وتُعدُّ البلدان التي تتألف منها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكبر مَصْدرٍ للمعونة الأفريقية على الرغم من أن حصتها في المجموع قد انخفض من ٧٢ في ا لمائة في عام ١٩٧٠ إلى ٦٣ في المائة في عام ١٩٩٩. وتُعَدُّ المنظمات المتعددة الأطراف ثاني أكبر مَصدرٍ، وقد قفز نصيبها من المجموع من ٢١ في المائة في عام

١٩٧٠ إلى ٣٥ في المائة منه في عام ١٩٩٩. ويرد الجزء المتبقي من المعونة الأفريقية من البلدان العربية، التي يبلغ نصيبها ٧ في المائة من مجموع المعونة في عام ١٩٧٠ و ٢ في المائة من مجموع المعونة في عام ١٩٩٩.

٢٤ - وتُعد المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية متقلبة، ذلك أنها ارتفعت من ١,٣ بليون في عام ١٩٧٠ إلى ٢٣,٤ بليون دولار في عام ١٩٩١ - ثم انخفضت إلى ١١,٨ بليون دولار في عام ١٩٩٩. وتُعتبر المعونة المقدمة من المنظمات المتعددة الأطراف أقل تقلباً، إذ ازدادت من ٠,٤ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٩,٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٤ ثم انخفضت إلى ٦،٦ بلايين دولار في عام ١٩٩٩. وأما المعونة المقدمة من البلدان العربية فقلما تغيرت، إذ ازدادت من ٠,١ بليون دولار في عام ١٩٧٠ إلى ٠,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٩.

٢٥ - وخلال التسعينيات، ازدادت المعونة المقدمة إلى أفريقيا كجزء من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة، في ٤ بلدان من أصل ٢١ بلداً من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية ألا وهي: أيرلندا، والدانمرك، ولكسمبرغ، ونيوزيلندا. ويتمثل هدف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ألا وهو تقديم المعونة إلى جميع البلدان النامية في بلوغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، لكن عدداً قليلاً من الأعضاء حقَّق هذا الهدف. ومع ذلك، قدمت بعض البلدان الغنية في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٩ معونة كبيرة إلى أفريقيا، فقد قدمت النرويج معونة تُساوي ٠,٣٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، وقدمت الدانمرك وفرنسا ما يساوي ٠,٢٨ في المائة من ناتجهما القومي الإجمالي وقدمت السويد ما يساوي ٠,٢٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي وقدمت البرتغال ما يساوي ٠,١٨ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي. وقدم أكبر اقتصاديْن في العالم، ألا وهما الولايات المتحدة واليابان، معونة إلى أفريقيا تساوي ٠,٠٤ في المائة بالضبط من ناتجهما القومي الإجمالي.

٢٦ - وتتفاوت المعونة المقدمة من بلدان لجنة المساعدة الإنمائية إلى أفريقيا على أساس نصيب الفرد في تلك البلدان تفاوتا شديداً إذ تراوحت بين ٩١ دولاراً لكل فرد في الدانمرك و ٠,٠٦ في المائة من الدولار لكل فرد في نيوزيلندا في عام ١٩٩٩. وأسخى البلدان المانحة من حيث نصيب الفرد هي الدانمرك والسويد وفرنسا ولكسمبرغ والنرويج. وإذا ما نظر إلى المسألة من منظور آخر، قدمت فرنسا في عام ١٩٩٩ معونة لكل أفريقي بواقع ٣,٥ دولارات وكذا فعلت الولايات المتحدة بواقع ٢,٧٩ دولار واليابان بواقع ١,٧٥ دولار. وباستثناء كل من أيرلندا والبرتغال والدانمرك ولكسمبرغ ونيوزيلندا، خفضت بلدان لجنة

المساعدة الإنمائية المعونة المقدمة لكل أفريقي في التسعينيات، وكانت أكبر تخفيضات قد حدثت في ألمانيا، وإيطاليا، والسويد، وفنلندا، وكندا، والولايات المتحدة. وقدم ١٦ بلداً من أصل بلدان لجنة المساعدة الإنمائية البالغ عددها ٢١ بلداً، معونة لكل أفريقي تقل عن دولار واحد في عام ١٩٩٩، وقدم ١٤ بلداً معونة لكل أفريقي تقل عن ٠,٥٠ من الدولار.

الاقتصادات الأفريقية تنمو بأسرع من المتوقع

٢٧ - في عام ٢٠٠١، ومن أصل ٢٧ بلدا في عام ٢٠٠٠، لم يحقق إلا ١٦ بلدا أفريقيا نموا في الناتج المحلي الإجمالي يقل عن ٣ في المائة. وازداد عدد البلدان التي فاقت معدلات النمو فيها ٣ في المائة من ٢٦ بلدا في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٧ بلدا في عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن تنضم ثلاثة بلدان إلى هذه المجموعة في عام ٢٠٠٢. وعليه يبدو أن معظم البلدان الأفريقية تدنو من تحقيق معدلات نمو تزيد عن النسبة التقليدية البالغة ٣ في المائة، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الحد من الفقر.

٢٨ - وعزي نمو الناتج المحلي الإجمالي الأبطأ لأفريقيا في الأعوام الأخيرة، قياسا بالمناطق النامية الأخرى، إلى شروطها الأكثر تقييدا بشأن المعونة والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. ويقف وراء هذه العوامل عدم كفاية نظم الإنتاج والإدارة التي نجمت عن سنوات من سوء الإدارة الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. ويتعين على أفريقيا حتى تسد فجوة الأداء هذه أن تنهض بتكنولوجيتها وأن تطور، وهذا أهم، نظمها الديمقراطية ونظمها السياسية القائمة على التسامح وأن تعزز أمنها الإقليمي والوطني وأن تكفل الإدارة الاقتصادية السليمة.

٢٩ - وخلال عامي ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، شهدت معدلات التبادل التجاري في أفريقيا تحسنا كبيرا - يعزى أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط وإلى انتعاش جزئي في أسعار الذهب والفلزات - أدى إلى حسابات مالية وجارية أقوى. وعلاوة على ذلك، انخفض عبء ديون المنطقة جراء ارتفاع إيرادات الصادرات وتوفير تدابير لتخفيف عبء الديون لبعض البلدان.

٣٠ - ونما متوسط دخل الفرد في أفريقيا بنسبة تقدر بـ ١,٩ في المائة في عام ٢٠٠١ - وهذه أفضل من الزيادة التي تحققت في عام ٢٠٠٠ والتي تبلغ نسبتها ٠,٧ في المائة، ولكنها ليست كافية لبلوغ هدف التنمية الدولية المتمثل في تخفيض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي عام ٢٠٠١، حقق ٣٠ بلدا أفريقيا نموا في دخل الفرد أعلى من ١,٥ في المائة، ومن المتوقع في عام ٢٠٠٢ أن يزيد عدد البلدان هذا إلى ٣٢ بلدا. ومع ذلك، ما زال رفع دخل الفرد يشكل أكبر تحد يواجه الحكومات الأفريقية وشركاؤها الإنمائيين.

٣١ - ويعكس بطء نمو إنتاج الفرد غياب نمو في الإنتاجية، ينشأ هو الآخر عن سوء إدارة الموارد وعدم وجود تقدم تكنولوجي. وعلى أفريقيا، إذا ما أرادت بلوغ الأهداف الإنمائية الدولية، أن تعالج هذه المسائل.

الأداء حسب المنطقة دون الإقليمية

٣٢ - ما عدا منطقة الجنوب الأفريقي، حققت كل المناطق الأفريقية أداء اقتصاديا كريما في عام ٢٠٠١ - ولا سيما شمال أفريقيا، التي بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها متوسطا يقرب من ٦ في المائة. ونما الناتج المحلي الإجمالي للجنوب الأفريقي بنسبة لا تزيد عن ٢,٤ في المائة، ليهبط من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ لأسباب أهمها النمو السالب في زمبابوي وبطء النمو في جنوب أفريقيا، بسبب سوء المحاصيل. وبعد الهبوط في عام ٢٠٠٠، ارتفع متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣,٣ في المائة في غرب أفريقيا وإلى ٥ في المائة في شرق أفريقيا، وكان سبب ذلك انخفاض أسعار الواردات النفطية وارتفاع أسعار الصادرات الزراعية. في عام ٢٠٠٢، يتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأن يتباطأ في شمال ووسط أفريقيا.

٣٣ - نمت اقتصادات البلدان الأفريقية الكبرى الخمس، ألا وهي الجزائر وجنوب أفريقيا ومصر والمغرب ونيجيريا، والتي يبلغ نصيبها ٥٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا والتي تضم ٣٦ في المائة من سكان قارة أفريقيا، بنسبة ٤,٣ في المائة في عام ٢٠٠١، صعودا من ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ ومن ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٩. وعزي هذا الأداء الأفضل إلى النمو الاقتصادي السريع في الجزائر ومصر والمغرب. وعلى الرغم من أن جنوب أفريقيا خبرت أسعارا للمعادن أكثر استقرارا في الأسواق الدولية للسلع الأساسية فإن معدل نموها كان هو أبطأ معدل نمو في هذه المجموعة.

٣٤ - ويبلغ نصيب البلدان المصدرة للنفط البالغ عددها ١١ في أفريقيا بنصف الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا ويبلغ أكثر من ثلث سكان القارة. وفي عام ٢٠٠١، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان ٥,٨ في المائة، مرتفعا من ٤,١ في المائة في عام ٢٠٠٠. وبين البلدان غير المصدرة للنفط البالغ عددها ٤٢، بلغ متوسط النمو ٣,٧ في المائة في عام ٢٠٠١، مرتفعا من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠٠٠ ومن ٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٩. ويعلل انخفاض أسعار النفط الأداء الأفضل لهذه الاقتصادات غير النفطية في عام ٢٠٠١.

أداء الزراعة والصناعة

٣٥ - تؤثر الزراعة على أداء معظم الاقتصادات الأفريقية. إذ يبلغ نصيبها ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا و ٤٠ في المائة من إيراداتها من النقد الأجنبي و ٧٠ في المائة من عمالتها. وفي عام ٢٠٠٠، كان حوالي ٥٦ في المائة من الأفارقة (٤٣١ مليون نسمة) يعتمدون على الزراعة في كسب قوتهم. ويبلغ نصيب الزراعة ٣٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في شرق آسيا، و ٣٧ في المائة منه في غرب آسيا، و ٢١ في المائة منه في وسط أفريقيا، و ١٧ في المائة منه في شمال أفريقيا و ١١ في المائة منه في الجنوب الأفريقي. وعلى الرغم من أن المهام الرئيسية للزراعة تتصل بإنتاج المنتجات الزراعية وتبادلها واستهلاكها فإن لهذا القطاع تأثيرات هامة على السوق لم تدرك بعد: إدارة الموارد الطبيعية، وحفظ البيئة، والتماسك والاستقرار الاجتماعيان، والتواصل والتراث الثقافيان. وإذ يجب ألا تعزز للتنمية الزراعية نمو الإنتاج فحسب وإنما يجب أن تعزز أيضا إدخال تحسينات على إدارة الموارد الطبيعية والاستقرار الاجتماعي.

٣٦ - وفي عام ٢٠٠٠، حقق ٤٢ بلدا أفريقيا نموا زراعيا. وكانت البلدان ذات الأداء الأفضل هي مالي (١٢,٧ في المائة)، وسيشيل (٩,٥ في المائة)، وزامبيا (٧,٤ في المائة)، وتونس (٦ في المائة)، والسنغال والنيجر (٥,٨ في المائة)، ومالي (٥,٣ في المائة)، والسودان (٥ في المائة). وواجهت تسعة بلدان نموا سلبيا، لأسباب يرجع معظمها إلى تأخر الأمطار الموسمية: غينيا - بيساو (- ٥,٣ في المائة)، وجيبوتي (- ٢,٧ في المائة)، وموريشيوس (- ٢,٤ في المائة)، وجمهورية الكونغو (- ٢,١ في المائة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (- ١,٨ في المائة)، وكوت ديفوار (- ١ في المائة)، والصومال (- ٠,٥ في المائة)، وغينيا الاستوائية (-٠,٤ في المائة)، وتوغو (- ٠,٣ في المائة). وكان الجنوب الأفريقي هو المنطقة الأفضل أداء، تلته غرب أفريقيا (٣,٥ في المائة) وشمال أفريقيا (٣,٢ في المائة).

٣٧ - وعلى الرغم من الجهود والاستثمارات الضخمة التي قامت بها الحكومات الأفريقية وشركاؤها الإنمائيون فإن هذا القطاع يظل شديد الاعتماد على أحوال الطقس وتقليديا إلى حد كبير تهيمن عليه قوة عاملة أمية فقيرة وتكتنفه في بعض البلدان عدم الاستقرار المدني. واعتمدت السياسات الزراعية مؤخرا اعتمادا أكثر مما ينبغي على قوى السوق، مهملة المسائل الهيكلية الأساسية، من مثل التكنولوجيا وخدمات الإرشاد الزراعي والهياكل الأساسية للتسويق والنزاعات المدنية على الأراضي والمراعي.

٣٨ - وما فتئت الصناعة في أفريقيا تواجه تحديات بسبب المنافسة الأجنبية ونقص العمال الماهرين ومحدودية الموارد المالية. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ نصيب القطاع الصناعي - الذي

يضم الصناعة التحويلية والتعدين والتشييد والكهرباء والغاز والمياه – ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، بلغ نصيب الصناعة التحويلية والتعدين ثلاثة أرباع هذا المجموع.

٣٩ – وحققت بلدان كثيرة نموا صناعيا في عام ٢٠٠٠، ولا سيما أوغندا (١٥,٢ في المائة)، وليسوتو (١١,٨ في المائة)، وأنغولا (٧,٩ في المائة)، وموزامبيق (٧,٨ في المائة)، وإثيوبيا (٧,٥ في المائة)، وبوركينا فاسو (٧ في المائة)، وبنن (٦,٨ في المائة)، والجزائر (٥,٩ في المائة)، وتونس وتترانيا وبوتسوانا (٥,٧ في المائة لكل منهما)، والسنغال (٥,٦ في المائة).

٤٠ – وكان القطاع الصناعي الأسرع اتساعا هو قطاع الكهرباء والغاز والمياه (بمعدل نمو بلغ ٤,٩ في المائة)، تبعه التشييد (٣,٩ في المائة) والتعدين (٣,٥ في المائة). ونمت الصناعة التحويلية في أفريقيا بمعدل ٢,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠، وكان على رأس ذلك النمو في شرق أفريقيا (٤,٤ في المائة) والجنوب الأفريقي (٣,٥ في المائة).

٤١ – وكان للتعديل نصيب كبير في النمو الصناعي وما زال هو العامل الرئيسي للازدهار الصناعي في العديد من البلدان الأفريقية، إذ أنه يشكل طاقة لا بد من استغلالها استغلالا كاملا. ذلك أن أفريقيا تحتوي على ٣٠ في المائة من احتياطيات الأرض من المعادن، بما في ذلك ٤٠ في المائة من الذهب، و ٦٠ في المائة من الكوبالت، و ٩٠ في المائة من البلاتين. وفي عام ٢٠٠٠، كانت أفضل البلدان أداءً في التعدين هي إثيوبيا (١٣ في المائة)، وموزامبيق (١٠,٣ في المائة)، وبوروندي (٩,٥ في المائة)، وبنن (٨,٧ في المائة)، وأنغولا (٨,٦ في المائة)، والجزائر (٧,٥ في المائة)، وبوتسوانا (٦,٢ في المائة)، وغانا (٥,٨ في المائة)، وأوغندا (٥,٦ في المائة)، وتوغو والسنغال (٥ في المائة لكل منهما). وكانت أسوأ البلدان أداء هي سيراليون (– ١٠,٣ في المائة)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (–٢,٨ في المائة)، من جراء عدم الاستقرار المدني فيهما، وكوت ديفوار (–١,٢ في المائة)، وجنوب أفريقيا (– ١ في المائة).

٤٢ – وفي الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٩، نمت الاحتياطيات النفطية المعروفة في أفريقيا بنسبة ١,٩٦ في المائة في العام ونما الإنتاج النفطي بنسبة ٠,٣٨ في المائة في العام. لكن، بسبب زيادة الإنتاج في أجزاء أخرى من العالم، انخفضت صادرات النفط الخام من ٥,١ ملايين برميل في اليوم في عام ١٩٨٠ إلى ٤,٧ ملايين برميل في عام ١٩٩٩. وخلال الفترة نفسها، نمت احتياطيات الغاز الطبيعي المعروفة في أفريقيا بنسبة ٣,٦ في المائة ونما الإنتاج بنسبة ٩,٨ في المائة والصادرات بنسبة ١٠,٩ في المائة. وفي عام ١٩٩٠ ازداد إنتاج الغاز بنسبة ٦,٢ في المائة وصادرات الغاز ٦,٤ في المائة.

الاستهلاك والادخار والاستثمار

٤٣ - ما انفكت الاقتصادات الأفريقية حبيسة حلقة مفرغة من الادخار والاستثمار المنخفضين. ذلك أنه في عام ٢٠٠٠ استوعب الإنفاق على الاستهلاك ٨٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، مخلفا القليل للادخار والاستثمار. وفي ٣٢، من ٣٧ بلدا، من البلدان التي توافرت معلومات عنها، بلغ الاستهلاك الحكومي العام ما متوسطه ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأما في البلدان الخمسة الأخرى فقد بلغ ذلك أكثر من ٢٠ في المائة: زمبابوي (٢٣ في المائة)، وبوتسوانا (٢٨ في المائة)، وناميبيا (٢٩ في المائة)، وأنغولا (٣٢ في المائة)، وإريتريا (٦٥ في المائة).

٤٤ - وإلى جانب تدني الإيرادات، تتمثل العقبات الرئيسية أمام تحقيق ادخار أعلى في عدم فعالية الوساطة المالية وشدة تقلب الاقتصاد الكلي. ولتحقيق نمو كاف، يتعين على أفريقيا استثمار ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن، في عام ٢٠٠٠، بلغ الادخار المحلي الإجمالي في المنطقة ما متوسطه ١٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بما يشير إلى وجود فارق واسع - قدره ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - بين الادخار الفعلي والاستثمار المطلوب. ومع ذلك، حقق ١٤ بلدا أفريقيا معدلات ادخار فاقت ١٥ في المائة: أنغولا (٥٣ في المائة)، والجزائر (٣٢ في المائة)، وجنوب أفريقيا (١٨ في المائة)، وسوازيلند (٢١ في المائة)، وسيشيل (٢٠ في المائة)، وغابون (٣٥ في المائة)، وغينيا (١٥ في المائة)، وغينيا الاستوائية (٥٨ في المائة)، والكاميرون (١٩ في المائة)، وكوت ديفوار (٢٣ في المائة)، وجمهورية الكونغو (٤٨ في المائة)، والمغرب (١٥ في المائة)، وموريشيوس (٢٣ في المائة)، ونيجيريا (١٨ في المائة).

٤٥ - وبلغ التكوين الرأسمالي الثابت المحلي الإجمالي - الإنفاق على الأصول الثالثة، من مثل المباني والمركبات والمصانع والآلات وما إلى ذلك - نسبة تزيد بقليل عن ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا في عام ٢٠٠٠، أي أقل من النسبة البالغة ٢٥ في المائة، اللازمة للنهوض بالصناعة. ومع قيام بلدان كثيرة بخصخصة المؤسسات المملوكة للدولة، ينال الاستثمار الخاص نصيبا متزايدا من الاستثمار المحلي فيما لا ينال الاستثمار العام إلا نصيبا متضائلا.

التضخم

٤٦ - في عام ٢٠٠٠، ارتفع متوسط معدل التضخم في أفريقيا - ما عدا أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية - إلى ٧,٣ في المائة الذي يشكل ارتفاعا طفيفا عن ٧ في المائة في عام ١٩٩٩. وكان التضخم، الذي تجاوز ٥٠ في المائة في أنغولا، (٣٢٦ في المائة) وجمهورية

الكونغو الديمقراطية (٥٥٦ في المائة) وزمبابوي (٥٦ في المائة)، انعكاسا لعدم الاستقرار المدني. لكن معظم البلدان، ولا سيما بلدان فرنك الجماعة المالية الأفريقية، كان لديها تضخم يقل عن ١٠ في المائة – وهو إنجاز لافت للنظر إذا ما وضع في الاعتبار ارتفاع أسعار النفط في عام ٢٠٠٠. وواصلت بلدان فرنك الجماعة المالية الأفريقية اتباع سياسات نقدية ومالية متشددة تنسجم مع سياسات المصرف المركزي الأوروبي، وسجل بعضها تضخما سلبيا أو أقل من ٥ في المائة. وهذا الأداء أسعفه الطقس المناسب، الذي دعم إمدادات غذائية مرضية.

٤٧ – وفي جنوب أفريقيا، نجم ارتفاع الأسعار عن ارتفاع أسعار الوقود وانخفاض قيمة الراند مقابل دولار الولايات المتحدة. ونجم ارتفاع التضخم في شرق أفريقيا عن الجفاف الذي وقع في الفترة ١٩٩٩/٢٠٠٠، والذي رفع أسعار الأغذية المحلية كما نجم عن ارتفاع أسعار النفط. وفي شمال أفريقيا، خف التضخم في حدته ويتوقع أن يظل على هذا الحال في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ لانخفاض أسعار الأغذية وارتفاع أسعار النفط.

أسعار الصرف

٤٨ – شهد عدد من البلدان الأفريقية ارتفاعا في أسعار الصرف الفعلية الحقيقية لديها في عام ٢٠٠٠. ومن بين الأسباب الكامنة وراء ذلك تدهور معدلات التبادل التجاري والسياسات التجارية الحكومية التي شجعت على الواردات والحركة الدولية لرؤوس الأموال والدخول.

٤٩ – وإضافة إلى ذلك، شهد ٤٤ بلدا أفريقيا، في الفترة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، انخفاضا في أسعار الصرف الاسمية لديها بين عملاتها ودولار الولايات المتحدة. ونجم هذا التغير أساسا عن اعتماد نظم سعر صرف مرنة. وفي ٢٣ بلدا، كان انخفاض قيمة العملة أقل من ١٠ في المائة لكنه كان في ٥ بلدان أكثر من ٥٠ في المائة: جمهورية الكونغو الديمقراطية (١٠١١ في المائة)؛ أنغولا (٢٠١ في المائة)؛ غانا (١٠٧ في المائة)؛ ملاوي (٧٢ في المائة)؛ زامبيا (٥٨ في المائة). وتمثلت الأسباب الرئيسية وراء الانخفاض الضخم في قيمة العملات في سوء الأوضاع السياسية (كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا) أو في تدني الإيرادات من القطع الأجنبي الناشئ عن ضعف أسعار السلع الأساسية (كما في غانا وملاوي).

ميزان المدفوعات

٥٠ - ارتفعت إيرادات أفريقيا من الصادرات بما يقرب من ٢٦ في المائة في عام ٢٠٠٠، وعكس هذا زيادة بنسبة ١٩ في المائة من قيمة الوحدة من الصادرات لديها وزيادة بنسبة ٦,١٤ في المائة في حجم صادراتها. وكان ارتفاع أسعار النفط هو السبب وراء الجانب الأكبر من هذه الزيادة في قيمة الوحدة. على أن الزيادة بنسبة ١,٥ في المائة في حجم الصادرات والانخفاض بنسبة ١,٧ في المائة في قيمة الوحدة من الصادرات كانا هما السبب في انخفاض الإيرادات من الصادرات بنسبة ٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠١. وكان ارتفاع الأسعار وازدياد الحجم هما المسؤولين عن زيادة في تكاليف الواردات بنسبة ٦,٧ في المائة في عام ٢٠٠١، وزيادة بنسبة ٠,٨ في المائة في قيمة الوحدة منها وزيادة بنسبة ٤,٨ في المائة في حجمها. وكان ارتفاع حجم الواردات تغيرا سارا لأنه مكّن من ازدياد الاستثمار، وزيادة استخدام القدرة في الصناعات التحويلية، وخفف من الضغوط التضخمية، ولا سيما في البلدان المصدرة للنفط، التي شهد الطلب فيها زيادة مفاجئة مع ارتفاع الدخول الناشئة عن صادرات النفط.

٥١ - وسبب ارتفاع قيمة الوحدة من الصادرات والواردات ارتفاع معدلات التبادل التجاري بنسبة ١٨,١ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهي أعلى زيادة منذ أواسط الثمانينات. لكن معدلات التبادل التجاري هبطت في عام ٢٠٠١ بنسبة ٢,١ في المائة نتيجة انخفاض أسعار النفط. وفي عام ٢٠٠٠، عكست البيئة الخارجية المواتية - ولا سيما للصادرات النفطية - مركز حسابات التبادل التجاري لأفريقيا غير المؤاتي في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وفي عام ٢٠٠١، يقدر أن يكون الفائض التجاري في مجال السلع الأساسية قد هبط إلى ١٥ بليون دولار، بفعل التحركات في أسعار النفط.

٥٢ - ونظرا إلى أن البلدان الأفريقية شديدة الاعتماد على الخدمات الأجنبية للشحن الأجنبي والتأمين والعمليات المصرفية لدعم تجارتها للصادرات والواردات، فما زال ميزان خدمات القارة يعاني من العجز. ففي عام ٢٠٠١، يقدر أن يكون هذا العجز قد هبط بصورة طفيفة إلى ١١,٤ بليون دولار. وبفعل ارتفاع إيرادات الصادرات في البلدان المصدرة للنفط سجل الحساب الجاري فائضا في عام ٢٠٠٠، لكن هذا الفائض لم يتواصل في عام ٢٠٠١. ومع ذلك، هبط العجز في الحساب الجاري من ٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا إلى ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٠١.

السياسات الاقتصادية تركز على تعزيز النمو والحد من الفقر

٥٣ - بدافع من الرغبة في الحد على وجه السرعة من الفقر، سعت السياسات الاقتصادية في أفريقيا في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وزيادة النمو، وتحسين أداء الخدمات الاجتماعية (انظر المربع ٢). وقامت حكومات عديدة بإحياء الإصلاحات الهيكلية المتوقفة، من مثل رفع القيود والتحرر الخارجي. وشملت المواضيع الرئيسية للسياسة الاقتصادية تهيئة بيئة مؤاتية للمنتجين والمستثمرين وأصحاب العمل وتحسين الإدارة والمالية العامة.

٥٤ - وركزت برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكييف الهيكلي على الحفاظ على سياسات مالية ونقدية حازمة وعلى تعديل أسعار الصرف. واستكملت هذه التدابير بجهود بذلت لإعادة تشكيل الأسواق المالية وتعميق الإصلاحات الجمركية والضريبية وتعزيز الإجراءات المتعلقة بالميزانية والانضباط المالي وإعادة تشكيل العلاقات الصناعية والنظم القانونية والقضائية. واعتمدت بلدان أفريقية عديدة إطار عمل استراتيجية الحد من الفقر التي طرحها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي تقتضي وضع استراتيجيات واضحة لاستثمار الوفورات المتأتية من التخفيف من عبء الديون في برامج الحد من الفقر وتعيين البيئة البشرية والاجتماعية والسياسية التي ينبغي فيها تحقيق الحد من الفقر.

المربع ٢

الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - إطار عمل أفريقي لنمو وتنمية أسرع

تمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تعهدا من جانب زعماء **أفريقيا** بالقضاء على الفقر والتحرك صوب النمو والتنمية المستدامين. وتركز الشراكة على أن تكون أفريقيا هي صاحبة عملية التنمية، وتسعى إلى إعادة إنعاش القارة في كل ميادين النشاط الإنساني ومن خلال الشراكة، اتفق الزعماء الأفارقة على ما يلي:

- تقوية آليات منع الصراعات وإدارتها وحلها؛
- تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان بوضع معايير للمساءلة والشفافية والحكم القائم على أساس المشاركة؛
- استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والحفاظ عليه؛
- تنفيذ أطر عمل قانونية وتنظيمية شفافة للأسواق المالية؛
- إعادة إنعاش وتقديم خدمات التعليم والتدريب التقني والرعاية الصحية؛

- تعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛
- تعزيز تطوير الهياكل الأساسية والزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية والصناعة التحويلية لتلبية احتياجات الأسواق التصديرية والمحلية والعمالة المحلية.

وتلفت وثيقة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أنظار الأفارقة إلى خطورة التحديات الاقتصادية للقارة وإمكانية التصدي لهذه التحديات والتحدي المتمثل في حشد الدعم من أجل التغيير. وتشمل الاستراتيجيات المقترحة ما يلي:

- تهيئة الظروف للسلام الطويل الأجل والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد؛
- تعزيز توفير المرافق العامة الإقليمية ودون الإقليمية من مثل المياه والنقل والطاقة وإدارة البيئة وغير ذلك من الهياكل الأساسية، ولا سيما الاتصالات السلكية واللاسلكية؛
- تنمية الموارد التعليمية والبشرية على شتى الصعد، وبخاصة زيادة دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب؛
- زيادة تعبئة الموارد المحلية والتعجيل بخطى الاستثمار الأجنبي،
- تهيئة بيئة مؤاتية لأنشطة القطاع الخاص، مع التأكيد على أصحاب الأعمال الحرة المحليين؛
- تعزيز تدفق وفعالية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية (لدعم توفير المرافق العامة الدولية في أفريقيا) بإصلاح نظم تقديم المعونة وتقييمها؛
- مواصلة السعي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم والأعمال التجارية والخدمة العامة؛
- دعم الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بهدف تعزيز أفرقة التعلم بشأن ورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٥٥ - ولن تجني بعض البلدان الأفريقية، التي تعاني من اضطراب سياسي وتعاني في بعض الحالات، من صراع مسلح، كل الفوائد القصيرة الأجل المتوقعة لهذه الإصلاحات. وفي بلدان أخرى، أضعف فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الجهود الإنمائية، وفرض أعباء جديدة على مالية الحكومات. أما في الأجلين القصير والمتوسط فإن من شأن انتهاج سياسات اقتصادية أفضل أن يؤدي إلى تحقيق أداء اقتصادي أحسن.

السياسة المالية

٥٦ - في العديد من البلدان الأفريقية، ينصب اهتمام السياسة المالية الآن على الحد ما أمكن من الدين المحلي وعلى تحرير موارد لنشاط القطاع الخاص، بخفض أوجه العجز المالي، وبزيادة شفافية إدارة الضرائب والإنفاق الحكومي. لكن السياسة المالية العامة كانت توسعية في عام ٢٠٠٠ لارتفاع الإنفاق الاجتماعي ولأسباب أخرى.

٥٧ - وزادت حكومات عديدة الإنفاق الاجتماعي. إذ أن تنفيذ الكاميرون للبرنامج المحدد في ورقتها المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر، وما رافق ذلك من ١٠٠ مليون دولار في العام في شكل تخفيف مؤقت لخدمة الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أمر زاد من الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية والتعليم الابتدائي والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والهياكل الأساسية الرئيسية والتنمية الريفية. غير أن الإنفاق الاجتماعي في بعض البلدان يواجه تحديات كبيرة. واضطرت زمبابوي من أجل خفض عجزها المالي من ١٤ من المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤ في المائة منه في عام ٢٠٠٠. وللقيام في الوقت ذاته بحماية البرامج الاجتماعية إلى إجراء خفض كبير في أوجه نفقاتها العامة الأخرى. وفي أنغولا، لم يزدد الإنفاق الاجتماعي لأن الحكومة لم تكمل تنفيذ ورقتها لاستراتيجية الحد من الفقر.

٥٨ - وفي عام ٢٠٠٠، ازدادت نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الضريبية المباشرة إلى مجموع الإيرادات الضريبية، مع أنها بقيت منخفضة. وما زالت المنح تضطلع بدور كبير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ أنها تمثل أكثر من ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبتها التي تقرب من ١ في المائة في شمال أفريقيا. ومن أجل تلبية الإنفاق الحكومي اللازم يتعين وضع استراتيجيات جديدة لزيادة الإيرادات الضريبية - ولا سيما من خلال إجراء إصلاحات في نظم الضرائب المباشرة. ومن شأن الإصلاحات الضريبية أن تولد إيرادات وأن تُحسِّن إدارة الاقتصاد الكلي من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي تلقائيا.

٥٩ - وتؤكد الإصلاحات المالية من الجيل الثاني على الحد من الفقر وتحسين الإدارة وتطوير الهياكل الأساسية الرئيسية وتقديم الخدمات الاجتماعية بمزيد من الكفاءة. وسيتم تنفيذ هذه الإصلاحات من خلال نظم تخطيط الإنفاق العام، من مثل إطار عمل الإنفاق الطويل الأجل ومرفق الحد من الفقر والنمو.

السياسة النقدية

٦٠ - وسعيا لخفض التضخم، انتهجت حكومات أفريقية عديدة سياسات نقدية متشددة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١. فقد اضطرت المصارف المركزية إلى إدارة الإمدادات النقدية الكثيرة بتعزيز الأسواق النقدية ما بين المصارف من خلال القيام بمزيد من الإصدارات العادية لسنوات الخزانة وبزيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة.

٦١ - وفي منطقة الجماعة المالية الأفريقية في غرب أفريقيا، لم يتم تنفيذ التخفيض الثاني المخطط لفرنك هذه الجماعة لأن النمو الاقتصادي بقي إيجابيا. وبذا بقي فرنك الجماعة المالية الأفريقية ثابتا عند ٦٥٦ فرنكا مقابل اليورو. وفي عام ٢٠٠٠، حدت الضغوط التضخمية، التي رافقت هبوط قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية في عام ١٩٩٩، بالمصرف المركزي الإقليمي (المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا) إلى تشديد سياسته انسجاما مع سياسة المصرف المركزي الأوروبي.

٦٢ - وتشجيعا للنمو، عمدت بعض المصارف المركزية، في مسعى للإفادة من ضعف التضخم، إلى خفض أسعار الخصم لديها. فعلى سبيل المثال، خفضت الجزائر سعر الخصم من ٧,٠٥ في المائة إلى ٦ في المائة. وفعلت المصارف المحلية الشيء نفسه بتعديل أسعار الإقراض التي تذبذبت بين ٨ و ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، هبوطا من نطاق تراوح بين ٨,٥ و ١٠ في المائة في عام ١٩٩٩. وعمدت بعض البلدان، من مثل نيجيريا، إلى استخدام نظام النطاق (الهامش)، الذي يمكن المصارف من استخدام أسعار متعددة تعبر عن أخطار الاستثمار المحتملة، وواصلت بلدان الجماعة المالية الأفريقية في وسط أفريقيا انتهاج سياسة مالية متشددة إلى حد ما فيما عادت مصارفها المركزية إلى الأخذ بقسط من التشدد في السياسة النقدية. وفي غانا، هبطت أسعار الفائدة إلى ٣٩ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ نزولا من ٤٣ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

سياسة أسعار الصرف

٦٣ - بقي تعديل أسعار الصرف يشكل تحديا رئيسيا، ولا سيما في البلدان التي تأخذ بأسعار صرف مرنة وسياسات نقدية متحررة. ففي أفريقيا، التي ظلت بلدان الجماعة المالية الأفريقية تنعم فيها بأسعار صرف ثابتة من خلال ترتيب مؤسسي مع الحكومة الفرنسية، أثارت أزمة شرق آسيا (١٩٩٧-١٩٩٨) من جديد مناقشة بعيدة العهد بشأن مزايا نظامي أسعار الصرف المرنة والثابتة. وقد فضلت بلدان الجماعة المالية الأفريقية أسعار الصرف الثابتة من أجل تعزيز استقرار الأسعار، لكن بلدانا أخرى اعتمدت على أسعار صرف التعويم الموجه.

٦٤ - وتقاوم معظم الحكومات الأفريقية خفض أو إنقاص قيمة عملاتها. فعلى سبيل المثال، جعل ضعف اليورو في عام ٢٠٠٠ منطقة اليورو أكثر منافسة مقابل الصادرات المغربية، مما حدا بأوساط الأعمال التجارية المغربية إلى المطالبة بخفض قيمة الدرهم. لكن الحكومة قاومت هذه الخطوة واضعة في الاعتبار ما يترتب عليها من آثار عكسية على تكاليف الواردات النفطية وعلى أوضاع الاقتصاد الكلي الأخرى. وعلى النقيض من ذلك، تخلت زمبابوي عن سعر صرفها الثابت في آب/أغسطس ٢٠٠٠ وأجرت سلسلة عمليات طفيفة لخفض القيمة، فتعززت بذلك الضغوط التضخمية. وخفض المصرف المركزي في جمهورية الكونغو الديمقراطية قيمة العملة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، فضيق بذلك الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي من ٣٩٥ في المائة إلى ٩٠ في المائة. وخطت مصر من التعويم الموجه إلى التثبيت الموجه. وانخفضت قيمة عملة غانا، سيدي، مقابل دولار الولايات المتحدة في النصف الأول من عام ٢٠٠١ بسبب تدهور معدلات تجارة الكاكاو (منتج التصدير الرئيسي للبلد) وتناقص أسعار الذهب. لكن الـ ''سيدي'' استقر مقابل الدولار، منذ أواسط عام ٢٠٠١، بفضل اتباع الحيطة المالية في المقام الأول.

٦٥ - ورغبة في تحسين المنافسة الخارجية لاقتصاداتها، دأبت الحكومات الأفريقية على إيلاء مزيد من الاهتمام للتقلبات في أسعار الصرف - وبخاصة أسعار الصرف الفعلية - وعلى انتهاج سياسات اقتصاد كلي ترمي إلى الحد من التقلبات. ومن بين أكبر الاقتصادات الأفريقية، كانت أسعار الصرف الفعلية مستقرة نسبيا في الجزائر والمغرب. وواجهت نيجيريا تقلبات كثيرة منذ أواخر التسعينيات. وأخيرا، ما انفكت قيمة ''الراند''، وهي عملة جنوب أفريقيا، تنخفض منذ أواسط عام ٢٠٠١، ومن المتوقع أن يهبط سعر الصرف في عام ٢٠٠٢ إلى أقل من ١١ راندا مقابل الدولار، مما يثير مخاوف من ازدياد التضخم وانخفاض الاستثمار الأجنبي.

دليل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الموسع لموقف السياسة الاقتصادية

٦٦ - يضم الدليل الموسع لموقف السياسة الاقتصادية، الذي استحدث في التقرير الاقتصادي عن أفريقيا للعام الماضي، جوانب كمية، من جوانب السياسات المالية والنقدية والمتعلقة بسعر الصرف، إلى جانب نتائج الدراسة الاستقصائية لتقييم استدامة البلدان، التي تم إجراؤها في ٢٣ بلدا أفريقيا (من ٢١ بلدا في عام ٢٠٠٠). وتعطي التقييمات الكيفية التي تتضمنها الدراسة الاستقصائية المؤشر نطاقا أوسع مما قد تعطي التقييمات التي لا تستند إلا على البيانات الكمية. فعلى سبيل المثال، تأخذ الدراسة الاستقصائية في الاعتبار استقلال القضاء، واحترام حقوق الملكية، وفعالية المؤسسات التنظيمية، والسياسات الرامية إلى الحد

من الفقر لدى النساء. وتعتمد الدراسة الاستقصائية على موظفي الحكومات ومسؤوليها وأعضاء أوساط الأعمال التجارية وموظفي المنظمات الدولية المقيمين وموظفي المنظمات غير الحكومية المقيمين والأكاديميين وأصحاب المهن المستقلين.

٦٧ - وتم، عن طريق تحليل المجموعات، الحصول على تقديرات للدليل الموسع لموقف السياسة الاقتصادية ولمجموعات البلدان ذات الصلة - جيد وحسن وضعيف. ويبين التحليل أن المجموعة التي نالت تقدير ''جيد'' تتألف من ١٠ بلدان، صعودا من ٧ بلدان في عام ٢٠٠٠. ونالت جنوب أفريقيا هذا العام أعلى تقدير، متقدمة بصورة طفيفة على بوتسوانا. وتنسجم هذه المرتبة مع الأسس الاقتصادية القوية الواردة في المرتبة الأعلى التي أعطتها شركة "Moody" مؤخرا لديون جنوب أفريقيا. وتكمل سوازيلند ومالي وناميبيا البلدان الخمسة الأولى. أما أوغندا، التي جاءت في المرتبة الثامنة العام الماضي، فقد خرجت من البلدان العشرة الأولى، بسبب الشكوك التي أحاطت بعملية انتخاب الرئيس منها في عام ٢٠٠٠، وبسبب الصراعات عبر الحدود في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

٦٨ - وانتقلت إثيوبيا من تقدير ''حسن'' إلى تقدير ''جيد'' بناء على ورقة استراتيجيتها المؤقتة للحد من الفقر وحسن استهداف جهودها المبذولة للحد من الفقر الفئة الأكثر حرمانا، وجهودها المحمودة للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وانخفاض التضخم فيها، وتوقف الأعمال القتالية مع إريتريا. وقد التحقت كينيا بالبلدان ذات الأداء الضعيف، لما اكتنفها من عدم يقين سياسي وضعف في مؤسساتها التنظيمية. وخلافا لذلك، لم يكن هناك تغيرات طرأت على أدنى المجموعة ترتيبا، التي نالت فيها بوروندي والسودان وليبريا أدنى التقديرات، بسبب الصراع المدني أو السياسي وسوء الإدارة الاقتصادية في المقام الأول. وارتفع متوسط التقدير لكامل هذه العينة إلى ٤,٧ من ٤,٢ في عام ٢٠٠٠، مما يشير إلى إحراز تقدم عام في تحسين السياسات الاقتصادية.

دلائل المستقبل لعام ٢٠٠٢ تفاؤل يشوبه الحذر

٦٩ - يخيم على دلائل مستقبل الاقتصادات الأفريقية في عام ٢٠٠٢ التباطؤ الاقتصادي العالمي، ولا سيما بقدر ما يتعلق ذلك بجنوب أفريقيا، أكبر اقتصاد في القارة. لكن دلائل مستقبل جنوب أفريقيا لعام ٢٠٠٢ إيجابية لأن من شأن وجود أسس اقتصادية قوية وبيئة اقتصاد كلي مستقرة أن يسمح باستمرار التوسع بقوة في الفترة المتوسطة الأجل. وعلى الرغم من ازدياد عدم اليقين إزاء مستقبل الاقتصاد في العالم عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، لا يستبعد المستثمرون الدوليون الأسواق الناشئة باعتبارها فئة أصول بل ينظرون إلى البلدان كل على أساس قدراته.

٧٠ - وقد رفعت شركة مودي لخدمات المستثمرين "Moody's Investors Service" إلى أعلى تقديرها لدرجة الجدارة الاستئمانية لجنوب أفريقيا، التي كانت مصنفة في فئة الدرجة الاستثمارية الممتازة. ذلك أن ديون البلد الأجنبية مستقرة عند حوالي ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الدين العام انخفض إلى ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى أدنى بكثير من مستوى النسبة البالغة ٤٠ في المائة، المأمون والمقبول دوليا. وفي الفترة المتوسطة الأجل، لا يبدو واضحا الأثر الذي سيكون لرفع شركة مودي تقديرها لدرجة الجدارة الاستئمانية لجنوب أفريقيا على تدفقات الاستثمار الأجنبية في حوافظ للأوراق المالية، لكنه سيخفض بلا ريب تكلفة القروض الحكومية في أسواق القروض والسندات الدولية. ويتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٢، صعودا من ٣ في المائة في عام ٢٠٠٠.

٧١ - وتوفر أكبر ثلاثة اقتصادات في شمال أفريقيا، ألا وهي تونس ومصر والمغرب، التي يبلغ نصيبها ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا، أعظم مزايا محتملة لأفريقيا في عام ٢٠٠٢، ذلك أن أوضاع الاقتصاد الكلي مؤاتية في البلدان الثلاثة كافة: فالتضخم منخفض والاحتياطات الخارجية كافية، والدين انخفض إلى مستويات أكثر قبولا، وتقدم كبير أحرز بشأن الإصلاحات الهيكلية (ولا سيما الخصخصة وإزالة مراقبة الأسعار).

٧٢ - وعلى الرغم من أن من المحتمل أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على هذه الاقتصادات لاندماجها الكبير في الاقتصاد العالمي، فإن من شأن وجود أسس اقتصادية قوية أن يوفر عاملا ملطفا في الفترة المتوسطة الأجل. فعلى سبيل المثال، أثنى آخر تقرير من صندوق النقد الدولي عن تونس على سياسات الحكومة الاقتصادية والإنمائية. ذلك أن النمو الحقيقي في الاقتصاد بلغ ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٠ و ٦ في المائة في عام ٢٠٠١، وأن التضخم بقي أدنى من ٣ في المائة، وأن الأخذ بسعر صرف مرن وانتهاج سياسات مالية وضريبية تحوطية وازدياد انفتاح الاقتصاد أمور حالت دون أن يمارس النمو القوي ضغطا زائدا على الموارد المحلية. وتظل دلائل المستقبل لعام ٢٠٠٢ إيجابية، مستندة إلى نمو تصنيعي قوي وأداء سياحي ممتاز.

٧٣ - ووقعت تونس والمغرب اتفاقي تعاون مع الاتحاد الأوروبي، وبدأت مفاوضات الاتحاد الأوروبي مع الجزائر. وتتطلب الاتفاقات إصلاحات سوقية المنحى، من مثل مواءمة المعايير والقوانين والقواعد التنظيمية، للقضاء على الممارسات التي تشوه التبادل التجاري، بما في ذلك الاحتكارات والإعانات الحكومية ومنح المؤسسات العامة امتيازات. وبذا ستوفر

اتفاقات الاتحاد الأوروبي حافزا قويا لبلدان شمال أفريقيا للتحرك صوب سياسات تجارية مفتوحة، إلى جانب تحقيق فوائد جمة للنمو والاستثمار.

٧٤ - وكون بلدان شمال أفريقيا متلقيا رئيسيا للاستثمار الأجنبي المباشر يجعل هذه البلدان عرضة لهبوط متوقع في تدفقات الاستثمار، وهو خطر بدا واضحا قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. لكن من المحتمل ألا يُلمس أثر هذا إلا بعد مرور فترة زمنية، وأن من المتوقع أن يستمر التوسع الاقتصادي في تونس ومصر والمغرب في عام ٢٠٠٢. ومع ذلك ما زالت قاعدة اقتصادات شمال أفريقيا التصديرية الضيقة تشكل عائقا لها. كما أن التجارة بين هذه البلدان محدودة، إذ لا يبلغ إلا نسبة ضئيلة من مجموع تجارة كل بلد من هذه البلدان. وتعتبر أسواق شمال أفريقيا، إذا ما نُظر إلى كل منها على حدة، صغيرة وذات حماية عالية. وتتخذ الحمائية التجارية أشكالا عديدة، منها التعريفات الجمركية العالية ومشاكل تقدير القيمة، والحواجز غير الجمركية (من مثل المعايير والقواعد التنظيمية) والحواجز المادية عند نقاط الحدود. ونتيجة لذلك، يظل الاستثمار الأجنبي المباشر (فضلا عن الاستثمار المرتبط بالخصخصة) قليلا إذا ما وضعت في الاعتبار إمكانيات المنطقة الهائلة.

٧٥ - وعلى الرغم من استمرار الهبوط في أسعار القطن العالمية فإن من المحتمل أن يرتفع الإنتاج في غرب أفريقيا في عام ٢٠٠٢، بما يعكس الأحوال المناخية المؤاتية والسياسات الحكومية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين. ففي موسم ٢٠٠٠/٢٠٠١، يمكن أن يزيد إنتاج القطن على ٢,١ مليون طن، بالمقارنة مع المتوسط الطويل الأجل البالغ ١,٥ مليون طن في العام. ومن بين البلدان الفرانكوفونية، تتصدر قائمة أعلى المنتجين بوركينا فاسو وكوت ديفوار ومالي، التي يبلغ نصيبها حوالي ثلثي الإنتاج الإقليمي. وفي عام ٢٠٠٢، تتوقع حكومة مالي أن يزيد إنتاجها على الضعف ليصل إلى ٠٠٠ ٥٦٠ طن.

٧٦ - وبعد سنتين من زيادة الإنفاق بتمويل من ارتفاع الإيرادات النفطية، تواجه البلدان المصدرة للنفط في أفريقيا احتمالات مختلطة. وعلى الرغم من أن هذه البلدان ما زالت تتلقى إيرادات كبيرة فإن من المحتمل أن تشهد كبار البلدان المصدرة للنفط نموا أضعف لانخفاض أسعار النفط وتناقص حصصها (منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)) ولوجود مشاعر أقل مواتاة لدى الاستثمار الأجنبي. ومن المتوقع أن تكون صغار البلدان المصدرة للنفط أفضل حالا لأنها لا تلتزم بحصص الأوبك ولأن المستثمرين الأجانب ما زالوا يجتذبون لهذه البلدان. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن تؤدي زيادة الإنتاج والصادرات إلى استمرار النمو في أنغولا والسودان، وأن يفيد السودان من زيادة إنتاج المشتقات النفطية المكررة.

٧٧ - ومع احتمال أن تظل أسعار النفط أقل من ٢٠ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٢، فإن من المتوقع أن يبلغ النمو في البلدان الأفريقية متوسطا قدره ٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٢. وبفضل ازدياد الإيرادات النفطية، ما زال النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في غينيا الاستوائية - التي يعتبر اقتصادها الاقتصاد الأسرع نموا في أفريقيا - عاليا للغاية: إذ أنه بلغ حوالي ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠١. وتبدو دلائل المستقبل لاستمرار النمو دلائل حسنة مع حل النزاع الإقليمي بين غينيا الاستوائية ونيجيريا. فقد وافقت نيجيريا على الاعتراف بسيادة غينيا الاستوائية على منطقة زافيرو التي تعمل فيها شركة إكسون - موبيل وحقول النفط المرتبطة بها. ومن المحتمل أن يعزز الاتفاق التنقيب عن النفط واستغلاله في المياه الساحلية العميقة الواقعة بين جزيرة بيوكو الغينية ودلتا النيجر النيجيرية.

٧٨ - ومن المتوقع أيضا أن يشهد الأداء بين البلدان غير المصدرة للنفط تحسنا في عام ٢٠٠٢، بما يعكس تضاؤلا في عدم الاستقرار السياسي وازديادا في الإنتاج الزراعي. ومن المحتمل أن يخفف انخفاض أسعار النفط وحدوث تحسن متواضع في أسعار بعض السلع الأساسية الرئيسية من مثل الكاكاو والقطن، من القيود على الواردات في بعض البلدان غير المصدرة للنفط. وفي الكثير من البلدان - إثيوبيا وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو - من المتوقع إذا ما خفت حدة عدم الاستقرار السياسي أو إذا ما توقف العنف أن تتحسن المشاعر لدى المستثمرين والمستهلكين وأن يدعم استئناف تقديم المساعدة المالية الرسمية إلى بعض البلدان ازدياد النفقات العامة. وبالمقابل، من المحتمل أن يكون للاضطراب المدني، الذي قد ينشأ عن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة في زامبيا وزمبابوي وكينيا، إلى جانب استمرار الجدل حول الإصلاح الزراعي في زمبابوي أثر مزعزع للاستقرار على السفر والسياحة والنشاط الاقتصادي العام في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٧٩ - وفي عام ٢٠٠٢، ستفيد بعض البلدان - إثيوبيا وبنن، وتنزانيا والسنغال ومالي والنيجر من التخفيف من عبء الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن المتوقع أن تشهد تنزانيا خفضا كبيرا في مدفوعات الديون، من ١٩٣ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١١٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، أي بتحقيق وفر بمبلغ ٧٧ مليون دولار. وستفيد موزامبيق من خفض يقدر بنسبة ٧٣ في المائة، في مجموع ديونها الخارجية وخفض بمقدار النصف في التزاماتها لخدمة ديونها الخارجية.